

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا - مقدمة وأولويات البعثة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إليّ أن أقدم على فترات منتظمة تقارير بشأن تنفيذ ولايتها. ويتناول التقرير أنشطة البعثة وما يتصل بها من تطورات في الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٢ - وما زالت أولويات البعثة تتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. وفي إطار سعي البعثة إلى تحقيق أهدافها، تواصل تفاعلها البناء مع بريشتينا وبلغراد، وجميع الطوائف في كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وما زالت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو) تؤديان دوريهما في إطار ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو موجودة في كوسوفو، تمسحياً مع بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقرير المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة.

ثانياً - التطورات السياسية والأمنية الرئيسية

٣ - في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أجريت انتخابات بلدية في جميع البلديات الـ ٣٨ في كوسوفو. وكانت هذه هي المرة الثانية التي أجريت فيها انتخابات محلية في جميع أنحاء كوسوفو منذ التوقيع على الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وكان إقبال الناخبين مرتفعاً نسبياً، ولا سيما في البلديات ذات الأغلبية الصربية، حيث بلغت نسبته ٤٦ في المائة في بعض البلديات. وتنافس حوالي ٧٠٠٠ مرشح على مناصب رؤساء البلديات وعضوية المجالس البلدية في جميع أنحاء كوسوفو. وكانت نتائج العديد من الانتخابات البلدية متقاربة، الأمر الذي أدى إلى إجراء جولة انتخابية ثانية للتصنيف في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر في ١٩ من أصل ٣٨ بلدية. وفازت القائمة الصربية في انتخابات رؤساء البلديات في ١٠ بلديات؛ وفازت الرابطة الديمقراطية لكوسوفو في ثمان بلديات؛ وفاز التحالف من أجل مستقبل



كوسوفو في سبع؛ وفاز الحزب الديمقراطي لكوسوفو في خمس؛ وحركة تقرير المصير، أو Vetëvendosje، في ثلاث؛ وفاز كل من مبادرة كوسوفو وتحالف كوسوفو الجديد في بلدية واحدة. وفي أعقاب الانتحار الذي شهدته الانتخابات التشريعية التي جرت في حزيران/يونيه ٢٠١٧، ظهر تنوع عام في التصويت في الانتخابات المحلية، مما أدى إلى إضعاف معادل الأحزاب التقليدية.

٤ - ونشر الاتحاد الأوروبي بعثة لمراقبة الانتخابات تتألف من ١٠٩ مراقبين، بينما يسرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إجراءات التصويت في البلديات الشمالية، تمشيا مع الممارسة السابقة. وأشارت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، في تقرير صدر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، إلى أن الانتخابات في البلديات الألبانية في كوسوفو كانت تنافسية حقاً، في حين أن الحملة الانتخابية في العديد من البلديات الصربية في كوسوفو شابها أعمال تهريب استهدفت بوجه خاص الكيانات السياسية غير القائمة الصربية ومرشحي تلك الكيانات. وفازت القائمة الصربية في جميع البلديات العشر ذات الأغلبية الصربية.

٥ - وقد كانت مشاركة المرأة منخفضة، حيث رشحت ثماني نساء فقط لمناصب رؤساء البلديات من أصل ٢٠٤ مرشحين. ولا يوجد أي امرأة بين رؤساء البلديات المنتخبين البالغ عددهم ٣٨ (مقارنة بامرأة واحدة انتُخبت في عام ٢٠١٣). على أن الحصة المقررة لمشاركة المرأة أسهمت في ضمان أن تشكل النساء ٣٠ في المائة على الأقل من أعضاء المجالس البلدية.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تناولت الحكومة وبرلمان كوسوفو مسألة التصديق على اتفاق ترسيم الحدود الموقع مع الجبل الأسود في عام ٢٠١٥، والذي بقي معلقاً. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت اللجنة الحكومية المعنية بترسيم الحدود أمام لجنة التكامل الأوروبي التابعة لبرلمان كوسوفو بأنها حددت مخالفات في أعمال اللجنة السابقة. على أن رئيس كوسوفو، هاشم ثاشي، ذكر أمام مؤتمر دولي في بريشتينا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر أن الاتفاق المتعلق بترسيم الحدود مع الجبل الأسود جيد وواضح ودقيق ومفصل بصورة مهنية ويحظى بدعم المجتمع الدولي، مضيفاً أن المزيد من التأخير في تصديقه سيضرّ بمستقبل كوسوفو. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، وافقت حكومة كوسوفو على تقرير أولي للجنة الحكومية المعنية بترسيم الحدود، التي، وفقاً لبيان حكومي، أجرت تقييماً لوثائق اللجنة السابقة وللنتائج التي توصلت إليها في عملها ووجدت العديد من أوجه القصور والسهو الواقعية والعلمية. وصوتت الحكومة أيضاً على تقاسم مشروع قانون بشأن التصديق على الاتفاق مع الجبل الأسود إلى البرلمان، مع تحفظات عليه. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان البرلمان لا يزال يستعرض المسألة.

٧ - واستمرت المناقشات على أعلى مستوى حول اقتراح مطروح منذ فترة طويلة لتحويل قوة أمن كوسوفو إلى قوة مسلحة. وفي مؤتمر دولي عقد في بريشتينا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قال رئيس كوسوفو إن أي تحويل لقوة الأمن في كوسوفو في المستقبل لن يتحقق إلا من خلال تعديل دستوري.

٨ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، وقع ٤٣ عضواً في برلمان كوسوفو من الائتلاف الحاكم ودون مشاركة من القائمة الصربية، طلباً لعقد دورة استثنائية للبرلمان لإلغاء قانون اعتمد في آب/أغسطس ٢٠١٥ لدعم عمل الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص في كوسوفو. بيد أن الطلب فشل بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني في البرلمان. وفي غضون ٢٤ ساعة من الطلب، بدأت عطلة البرلمان الشتوية، وتأجلت بذلك أي مناقشة أخرى للمسألة حتى منتصف كانون الثاني/يناير على الأقل. وأدانت أحزاب المعارضة وشركاء كوسوفو الدوليون والإقليميون بشدة الجهود الرامية إلى إلغاء القانون. وفي بيان مشترك صدر

في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أشار الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لكوسوفو ورؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي في كوسوفو إلى أن مبادرة إلغاء القانون المتعلق بالدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصصة، والتي لا تزال معلقة أمام برلمان كوسوفو، تثير قلقاً بالغاً لدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وحث المشتركين في البيان أصحاب المبادرة على سحبها، مشيراً إلى أن أي محاولة لإلغاء أو تعديل ولاية الدوائر المتخصصة ستؤثر سلباً على العلاقات بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي.

٩ - واتخذت بعض الخطوات لضمان تحقيق تقدم أسرع وأكثر اتساقاً في تنفيذ الخطة الأوروبية للإصلاح في كوسوفو. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت حكومة كوسوفو على صياغة جديدة "للأولويات الرئيسية للخطة الأوروبية لعام ٢٠١٨"، وأعلنت التزامها "بالوفاء بواجباتها والمضي قدماً بالخطة". وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، شاركت ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيديريكا موغريني، ورئيس وزراء كوسوفو، راموش هاراديناي، في رئاسة الاجتماع الثاني لمجلس استقرار كوسوفو وانتسابها إلى الاتحاد الأوروبي والذي عُقد في بروكسل. وعقب الاجتماع، أصدر مكتب رئيس الوزراء هاراديناي بياناً أكد مجدداً التزام كوسوفو الثابت بالإسراع في الإصلاحات الرئيسية لاتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، بغية مواصلة التقدم على مسارها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي وقت لاحق، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، حضر رئيس وزراء كوسوفو عشاء عمل لرؤساء وزراء غرب البلقان، استضافته في بروكسل ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، حضر مسؤولو كوسوفو الاجتماع الأول لمنسقي خطة العمل المتعدد مجلس التعاون الإقليمي، المعقود في بروكسل، لمناقشة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر قمة غرب البلقان المنعقد في تريستا في تموز/يوليه ٢٠١٧.

١٠ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أشار رئيس كوسوفو، الذي تحدث في مقر قوة أمن كوسوفو في بريشتينا، إلى أن عدداً من البعثات الدولية لا مبرر له لا يزال يعمل في كوسوفو ودعا البعثات الدولية إلى المغادرة. كما أعرب عن عدم ارتياحه لعملية التكامل الأوروبي، مشككاً فيما إذا كانت كوسوفو تتمتع بمنظور أوروبي، وانتقد الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصصة في كوسوفو. وكرر بعض القادة السياسيين الآخرين في بريشتينا الإعراب عن بعض هذه الشواغل.

ثالثاً - شمال كوسوفو

١١ - أدلى ما مجموعه ٢٤٠٩٥ ناخباً (حوالي ٤٢ في المائة) من الناخبين المسجلين من البلديات الشمالية الأربع بأصواتهم في الانتخابات البلدية التي أجريت في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر في كوسوفو. ويمثل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بالانتخابات البلدية لعام ٢٠١٣، التي أدلى فيها نحو ١٣٠٠٠ من صرب كوسوفو بأصواتهم وسط دعوات لمقاطعة الانتخابات أطلقها سياسيون محليون يعارضون اتفاق عام ٢٠١٣ بين بلغراد وبريشتينا.

١٢ - وقدمت بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو دعماً تقنياً لإجراء الانتخابات في البلديات الشمالية الأربع. وشمل ذلك الدعم تقديم المشورة التقنية إلى لجان الانتخابات البلدية الأربع وتقديم الدعم التقني إلى لجان مراكز الاقتراع في يوم الانتخاب، بما في ذلك نشر أكثر من ٢٢٠ مراقباً من مراقبي المنظمة في البلديات الشمالية.

١٣ - وقد فازت القائمة الصربية في البلديات الشمالية الأربع جميعها في الجولة الأولى، وحصلت على أغلبية كبيرة من المقاعد في المجالس البلدية وحازت على جميع مناصب رؤساء البلديات الأربع. وعقدت المجالس البلدية الشمالية الأربع اجتماعاتها التأسيسية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، وهي اجتماعات دعا إليها رؤساء البلديات المنتخبون حديثاً.

١٤ - وظلت الحالة الأمنية العامة في شمال كوسوفو هشة، حيث أُبلغ عن وقوع عدد من الحوادث. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، في حادثة يمكن أن تترتب عليها آثار تتجاوز شمال كوسوفو، وقعت، قتل سياسي بارز من صرب كوسوفو وزعيم المبادرة المدنية - "صربيا، الديمقراطية، العدالة"، أوليفر إيفانوفيتش، برصاص مسلحين مجهولين خارج مكاتب حزبه في شمال ميتروفيتسا. وكان السيد إيفانوفيتش قد رشح نفسه مؤخراً لمنصب رئيس بلدية شمال ميتروفيتسا في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر، دون أن يحافه النجاح. وقد أدان ممثلي الخاص، ظاهر تانين، اغتيال السيد إيفانوفيتش، داعياً سلطات التحقيق إلى القيام بعمل سريع وحاسم، كما دعا جميع الأطراف إلى الهدوء. وأصدر الزعماء السياسيون في بلغراد وبريشتينا أيضاً، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بيانات تدين جريمة القتل. وعقد رئيس جمهورية صربيا، ألكسندر فوتشيتش، دورة استثنائية لمجلس الأمن الوطني وصف فيها مقتل السيد إيفانوفيتش بأنه هجوم إرهابي ضد الصرب في كوسوفو، وطالب بأن تشارك صربيا مباشرة في التحقيق في جريمة القتل. كما دعا رئيس وزراء كوسوفو إلى دورة طارئة لمجلس الأمن في كوسوفو. وعلى الرغم من بعض البيانات الأولية المشحونة من كلا الجانبين، فقد بدا فيما بعد أن السلطات في كل من بلغراد وبريشتينا مستعدة للاتفاق على أساليب عملية للتعاون للمساعدة في اكتشاف مرتكبي الجريمة في أقرب وقت ممكن.

١٥ - وفي حادثة سابقة وقعت في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أُلقي القبض على ثلاثة أشخاص من الجنسية الصربية عند البوابة ١ للحدود الإدارية لحيازتهم عبوات ناسفة عشر عليها ضباط من شرطة كوسوفو في حافلة تنقل ناخبين من صرب كوسوفو من صربيا. وقد أُطلق سراح المشتبه فيهم بكفالة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، ادّعي أن مجموعة من الشبان من صرب كوسوفو تعرضوا للاعتداء على أيدي مهاجمين مجهولين في المحلة البوسنية، وهي حي مختلط إثنياً في شمال ميتروفيتسا. وفي حادث منفصل وقع في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أفاد ضباط من شرطة كوسوفو أن أشخاصاً مجهولين ألقوا عبوات ناسفة، بما في ذلك قنابل يدوية وقنابل مولوتوف، في ساحتي منزلين يعودان لاثنتين من صرب كوسوفو في قوة أمن كوسوفو، وذلك في موقعين مختلفين في زوبين بوتوك، مما تسبب في أضرار مادية.

رابعا - تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا

١٦ - خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٧، لم يطرأ أي تفاعل رسمي أو موضوعي يُذكر بين بلغراد وبريشتينا. غير أن رئيس وزراء كوسوفو عين في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ رئيس ديوانه، أفني أرفي، منسقا جديدا ليقود وفد كوسوفو إلى الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا على المستوى التقني.

١٧ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أعلن المتحدث باسم ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية أن جولة جديدة من الحوار التقني بين بلغراد وبريشتينا ستعقد في بروكسل في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير. وأشارت أيضاً إلى أن فريقا بلغراد وبريشتينا للتفاوض التقني، اللذين يتأسهما على التوالي مدير مكتب الحكومة

الصربية لكوسوفو وميتوهيا، ماركو ديوريتش، وأفني أرفني، أكدا مشاركتهما في الحوار. بيد أن ماركو ديوريتش أعلن عقب اغتيال السيد إيفانوفيتش في وقت مبكر من صباح يوم ١٦ كانون الثاني/يناير أن وفده قد غادر جلسة الحوار التقني عائداً إلى صربيا.

١٨ - وفي بلغراد، سُجل تقدم في تنفيذ الحوار الداخلي بشأن قضية كوسوفو الذي أطلقه رئيس صربيا. وعملاً بقرار اتخذته حكومة صربيا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أنشئ فريق عامل برئاسة ماركو ديوريتش وكُلف بتقديم الدعم اللوجستي إلى الحوار الداخلي وتنسيقه. وعقدت عدة جلسات للحوار الداخلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك فيها ممثلون عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وعن الأوساط السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

١٩ - واتخذت بعض الخطوات الملموسة باتجاه مواصلة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أدى ٤٠ قاضيا و ١٣ مدعيا عاما، معظمهم من صرب كوسوفو، اليمين الدستورية منضمين إلى سلك القضاء في كوسوفو، مما يمثل تنفيذاً كاملاً لاتفاق بشأن مسألة السلطة القضائية في شمال كوسوفو توصل إليه الجانبان في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٥.

٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، اتخذت وزارة الداخلية في كوسوفو قرارا يسمح لسكان كوسوفو الذين يحملون ترخيص قيادة صادراً عن حكومة صربيا قبل ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بالحصول على ترخيص قيادة كوسوفو دون الحاجة إلى اجتياز اختبار للقيادة. ويأتي هذا القرار عقب اتفاق تم التوصل إليه في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في إطار اتفاق عام ٢٠١١ بشأن حرية التنقل الموقع بين بلغراد وبريشتينا.

٢١ - ولم يجرز أي تقدم نحو إنشاء جماعة/رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، والتي كان قد ائتمن عليها في الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات. ولم تُطرح أية مؤشرات على سبل إحراز تقدم في خطوات إنشاء الرابطة/الجماعة ومتى سيتم ذلك.

خامسا - عمليات العودة والمصالحة والتراث الثقافي والعلاقات المجتمعية

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٩٥ حالة عودة طوعية فردية إلى كوسوفو لأفراد من طوائف لا تشكل أغلبية. وتشير تقديرات المفوضية إلى أن مجموع عدد المشردين داخليا الذين يعيشون في كوسوفو بلغ ٤١٧ ١٦ شخصا (٥٩٥ ٧ من الإناث و ٨ ٨٢٢ من الذكور) في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتشير سجلات المفوضية إلى أن ٤٩٨ شخصا عادوا طوعاً إلى كوسوفو في عام ٢٠١٧ - وهو أقل عدد من العائدين في أي فترة مماثلة منذ عام ٢٠٠٠. وطلب ٢٠ شخصا اللجوء في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل العدد الإجمالي إلى ١٤٣ شخصا في عام ٢٠١٧.

٢٣ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، خصّصت وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا في كوسوفو ٥٠٦ منح دراسية لطلاب المدارس الثانوية والجامعات من أهالي طوائف الروما والأشكالي والمصريين في جميع أنحاء كوسوفو، تشجيعاً أفراد هذه الطوائف على الالتحاق بالمدارس والجامعات. وبدأت عدة

بلديات أيضا في اتخاذ تدابير من أجل معالجة ارتفاع معدلات التسرب بين طلاب المدارس الثانوية المنتميين إلى طوائف الروما والأشكالي والمصريين.

٢٤ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين ووزارة شؤون الطوائف والعودة في كوسوفو، منتدى في الجبل الأسود في إطار عملية سكوبي - وهي مبادرة إقليمية مشتركة بين المنظمة والمفوضية تم إطلاقها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ من أجل إيجاد حلول دائمة للمشردين من كوسوفو. واجتمع في المنتدى ممثلون من المنظمة والمفوضية مع نظرائهم من بريشتينا وبلغراد وبودغوريتسا وسكوبي لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها من أجل معالجة العقبات التي تعترض مسألة المشردين من كوسوفو.

٢٥ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة رصد التطورات المتصلة بتعزيز وحماية التراث الديني والثقافي. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أقر برلمان كوسوفو مشروع القانون المتعلق بجرية الدين الذي يهدف إلى تنظيم المركز القانوني للطوائف الدينية ويتضمن عددا من الأحكام الرئيسية المتعلقة بمركز الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو وحقوقها. وسيتم إرسال القانون إلى اللجان البرلمانية لاستعراضه قبل الشروع في قراءة ثانية له في البرلمان، من المقرر إجراؤها في النصف الأول من عام ٢٠١٨.

٢٦ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، خصصت حكومة كوسوفو مبلغ ٤٨٤ ٢٨٥ يورو للكنيسة الأرثوذكسية الصربية لسداد مدفوعات الإيجار المستحقة على وكالة كوسوفو لمكافحة الفساد، بيد أن العلاقات بقيت متوترة بين سلطات كوسوفو والكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وكان التخلف عن سداد المدفوعات قد شكل مصدرا للتوتر بين سلطات كوسوفو والكنيسة الأرثوذكسية الصربية منذ عام ٢٠١٤ عندما توقف سداد مدفوعات الإيجار. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى استمرار عدم إحراز تقدم في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية لكوسوفو الصادر في أيار/مايو ٢٠١٦ لصالح دير فيسوكي ديتشاني في قضية ملكية أراض متنازع عليها، وإلى نزاع على أرض كنيسة المسيح المخلص ومبناها غير المكتمل الذي يقع داخل حرم جامعة بريشتينا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُعقد أية اجتماعات لمجلس التنفيذ والرصد، وهو هيئة خاصة أنشئت لرصد وتيسير تنفيذ قانون مناطق الحماية الخاصة وتتألف من ممثلين عن وزارة البيئة والتخطيط المكاني؛ ووزارة الثقافة والشباب والرياضة؛ والاتحاد الأوروبي؛ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والكنيسة الأرثوذكسية الصربية.

٢٧ - واستمر إلحاق الضرر بالمباني التاريخية الواقعة داخل منطقة مركز بريژن التاريخي المحمية وهدم هذه المباني على نحو غير قانوني، وسُجّلت حالتان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، ألحقت أضرار بمبنى مكتب الصليب الأحمر في كوسوفو، وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، هدم دون إذن من السلطات بيت المفتي الذي بني في عام ١٨٥٩ وأدرج كموقع للتراث الثقافي.

سادسا - سيادة القانون وحقوق الإنسان

٢٨ - في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وتمشيا مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الذي يسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا، وقّع ١٤٩ موظفا من موظفي الدعم القضائي ينتمون إلى طوائف لا تشكل أغلبية عقود عملهم. وسيتم تعيين ١١٨ من هؤلاء في مؤسسات العدالة في شمال كوسوفو. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، عيّن المجلس القضائي لكوسوفو قاضيا من صرب كوسوفو

ورئيسا سابقا للمحكمة العليا التي تديرها صربيا في ميتروفيتسا في منصب الرئيس الجديد للمحكمة الابتدائية لميتروفيتسا. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ مكتب الادعاء الابتدائي الجديد لميتروفيتسا الواقع في شمال ميتروفيتسا عمله. ومع ذلك، أبرز المسؤولون القضائيون عددا من التحديات المتبقية التي تعترض الإدماج، بما في ذلك تراكم عدد كبير من القضايا؛ ونقص المترجمين الشفويين، وعدم وجود ترجمات للقوانين والوثائق القانونية إلى اللغة الصربية أو وجود ترجمات ناقصة أو غير دقيقة، وعدم كفاية التدريب على القوانين المعمول بها في كوسوفو.

٢٩ - وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قضت المحكمة الابتدائية لبريشتينا بإدانة أربعة من أنصار حزب حركة تقرير المصير المعارض بتهمة ارتكاب جرائم متصلة بالإرهاب وحكم عليهم بالسجن لمدة ٢١ عاما. ووفقا لللائحة الاتهام، عمل نشطاء حركة تقرير المصير الأربعة كمجموعة منظمة وهاجموا مبنى برلمان كوسوفو بجهاز متفجر في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٦. وفي تطور منفصل وقع في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى ضباط شرطة كوسوفو القبض على أربعة أعضاء في البرلمان ينتمون إلى حركة تقرير المصير، بينهم مؤسس الحركة ألبين كورتي، بعد أن تخلفوا عن المثول أمام المحكمة بتهمة إطلاق الغاز المسيل للدموع في برلمان كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وفي وقت لاحق، قضت المحكمة الابتدائية لبريشتينا في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بإدانة أعضاء البرلمان الأربعة المنتمين إلى حركة تقرير المصير وأصدرت بحق كل منهم حكما مع وقف التنفيذ، مما يعني أنهم لن يسجنوا ولكنهم سيخضعون لفترة اختبار مدتها ستان.

٣٠ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، برأت المحكمة الابتدائية لبريشتينا، برئاسة قاض من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، نائب رئيس وزراء كوسوفو فاتمير ليماي والمتهمين معه من تهمة الجريمة المنظمة وإساءة استعمال سلطة منصب رسمي وقبول الرشاوى. وزعم الادعاء أن السيد ليماي، بصفته السابقة وزيرا للنقل والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، تلاعب بإجراءات المناقصات، وقدم وقبل رشاوى، وعبث بأدلة تتعلق بثلاث مناقصات أعلنتها الوزارة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠.

٣١ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، عُقدت جلسة في المحكمة الابتدائية لبريشتينا لمحكمة الأشخاص التسعة المتهمين بالتخطيط لشن هجمات في مباراة لكرة القدم في ألبانيا ضد الفريق الإسرائيلي الضيف ومشجعيه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وقد اعترف اثنان من المدعى عليهم بجرمهما.

٣٢ - وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أصدر رئيس كوسوفو عفوا عن ثلاثة أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو أدينوا بقتل أسرة بالقرب من غلوغوتس/غلوغوفاتس في آب/أغسطس ٢٠٠١. وكان الأشخاص الثلاثة الذين صدر العفو بحقهم محكومين بالسجن لمدة ٣٠ عاما. وأعريت سفارات ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية في بريشتينا عن بالغ قلقها إزاء العفو في بيان مشترك صدر عنها في ٤ كانون الثاني/يناير.

٣٣ - وفي تطور جدير بالترحيب في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قام رئيس وزراء كوسوفو بتعيين نيقوفان مافريك نائبا لرئيس اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين والتابعة لحكومة كوسوفو. فتعيين عضو في اللجنة ينتمي إلى طائفة لا تشكل أغلبية، وهو تطور طال انتظاره، يعتبر خطوة ينص عليها قانون الأشخاص المفقودين الذي أقر في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١١.

٣٤ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ أيضا، أعلنت حكومة كوسوفو إنشاء أمانة اللجنة الحكومية المعنية بالتعرف على ضحايا العنف الجنسي والتحقق من حالتهم، وقرار تخصيص معاش تقاعدي شهري قدره ٢٣٠ يورو للضحايا الناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وسيساعد إنشاء الأمانة اللجنة الحكومية على العمل بكامل طاقتها. ولئن كانت بعض الجهات الفاعلة في المجتمع المدني قد دعت في السابق إلى تخصيص معاش أعلى قدرًا، فإن المبلغ المرصود في الميزانية يُعتبر خطوة تاريخية إلى الأمام بالنسبة للضحايا الناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وبغض النظر عن هذا التطور الإيجابي، فإن عدم شمول صرب كوسوفو وغيرهم من الطوائف في العملية، فضلا عن التقدم المحدود في ضمان إمكانية لجوء الضحايا الناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع إلى العدالة، يشكلان مصدر قلق بالغ.

٣٥ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اختتم المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، نيلس ميلزر، زيارته إلى كوسوفو التي استغرقت يومين. وفي الفترة من ١٣ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر التي سبقت وصوله، قام بزيارة ميدانية إلى صربيا. وفي بيان علني صدر بعد زيارته، شجّع السلطات في بلغراد وبريشتينا على مواصلة تعزيز جهودها الجارية لتوفير الدعم الطبي والنفسي والتأهيل لجميع ضحايا التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

٣٦ - وعقب زيارة قامت بها اللجنة الاستشارية المعنية بالاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية إلى كوسوفو، وهي لجنة تتبع المجلس الأوروبي، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نشرت اللجنة في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ رأيها الرابع بشأن كوسوفو. وشمل الرأي تعليقات قدمت بعثة الأمم المتحدة، وفقا للاتفاق بين بعثة الأمم المتحدة والمجلس الأوروبي بشأن الترتيبات التقنية المتصلة بالاتفاقية الإطارية. وأشار الرأي إلى أنه في حين أن الإطار القانوني بشأن المساواة شهد تحسنا وتم تعزيز استقلالية مكتب مؤسسة أمين المظالم، فإن من الضروري تنفيذ الإطار القانوني لحماية الأقليات على نحو أفضل.

٣٧ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أطلق رئيس كوسوفو رسميا الفريق التحضيري لإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، بحضور سفراء ومنظمات دولية وممثلين عن المجتمع المدني. وسيستعرض الفريق التحضيري التحديات التي تعترض إنشاء اللجنة، وسيضع خارطة طريق لدعم تنفيذ ولايتها. وأمام الفريق التحضيري سنة واحدة لإنشاء اللجنة. وعلى الرغم من الشواغل التي أعرب عنها المجتمع الدولي والسلوك الدبلوماسي فيما يتعلق بولاية اللجنة، حث رئيس كوسوفو الشركاء الدوليين على دعم العملية.

سابعاً - المرأة والسلام والأمن

٣٨ - اجتمعت جماعة الضغط النسائية الإقليمية من أجل السلام والأمن والعدالة في جنوب شرق أوروبا، التي تتألف من نساء من جميع أنحاء المنطقة، في بريشتينا يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر لمناقشة الحالة السياسية والأمنية في المنطقة وتحديد سبل تعزيز دور المرأة في مبادرات بناء السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والبلدي.

٣٩ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) دعم الضحايا الناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع من خلال مشروع لدعم النساء الناجيات من العنف الجنسي تنفذه شبكة نساء كوسوفو. وتلقى ما مجموعه ١٧٧ من النساء الناجيات الدعم النفسي والاجتماعي والمنح الصغيرة من خلال المشروع الذي أنهى أعماله في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا الإرشاد القائم على قضايا محددة للمدعين العامين والمحققين المحليين المعنيين بجرائم الحرب.

٤٠ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، عقدت منظمتان غير حكوميتين هما منظمة حقوق المرأة في شمال ميتروفيتسا و منظمة موندوسيا (الفرصة) في جنوب ميتروفيتسا أول جلسة حوار بينهما، برعاية مبادرة بناء الثقة لنساء ميتروفيتسا، وهي تدبير لبناء الثقة تدعمه بعثة الأمم المتحدة. وشدد المتكلمون خلال المناسبة على الدور المركزي الذي تضطلع به المرأة في دعم بناء الثقة في ميتروفيتسا، وعلى ضرورة إنشاء نظام حصص للمرأة في المؤسسات وهيئات صنع القرار.

٤١ - ونُظمت الحملة الدولية السنوية "سنة عشر يوماً من النشاط المناهضة للعنف الجنساني" في جميع أنحاء كوسوفو في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وأسهمت زيادة الشراكات والإجراءات المشتركة بين الجهات الفاعلة الدولية والحكومية والجهات الفاعلة في منظمات المجتمع المدني التي أنشئت خلال الحملة في زيادة الوعي العام بشأن دوافع العنف ضد النساء والفتيات وعواقبه. وفي إطار الحملة، قُدم عرض راقص تم إنتاجه بعنوان "One Day" في أربع مدن في جميع أنحاء كوسوفو، واستقطب أكثر من ٦٠٠ متفرج. وجسد هذا الأداء قصصاً حقيقية لـ ٣٠ امرأة من كوسوفو عن العنف الجنسي وحقوق الملكية والأعراف القائمة على السلطة الأبوية. وفي إطار الحملة أيضاً، نظّم المجلس الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في ٧ كانون الأول/ديسمبر، "مناسبة المكتبة الحية"، حيث تحدثت نساء من كوسوفو عن تجاربهن الشخصية في مواجهة التمييز الجنساني والعقبات التي تعترض المساواة بين الجنسين. وساعد هذا الحدث على زيادة الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين وتغيير المعايير الاجتماعية والثقافية من أجل منع العنف الجنساني.

ثامنا - الشراكات والتعاون

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت بعثة الأمم المتحدة ١٢ تدبيراً من تدابير بناء الثقة الرامية إلى تعزيز التعاون بين الطوائف الاثنية في مختلف أنحاء كوسوفو، حيث عملت في هذا الصدد في تعاون وثيق مع الشركاء المحليين. وشملت تلك التدابير مشاريع لدعم المجموعات النسائية المتعددة الاثنيات في مجال إداره الدخل، وتعزيز الاندماج المجتمعي بواسطة الرياضة، وتعزيز الأنشطة الثقافية المتعددة الاثنيات. كما بدأت البعثة في تنفيذ عدد من المشاريع الصغيرة في مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون وبناء الثقة، في تعاون وثيق مع شركاء فريق الأمم المتحدة في كوسوفو.

٤٣ - وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، نظّم المركز المرجعي للأشخاص المفقودين في بريشتينا، بدعم من البعثة، اجتماع مائدة مستديرة في بريشتينا لمناقشة تنفيذ استنتاجات اجتماع المائدة المستديرة المنعقد في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٧ وتوصيات تقرير عام ٢٠١٥ الصادر عن الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. وضم اجتماع المائدة المستديرة في بريشتينا أعضاء وفدٍ بلغراد وبريشتينا لدى الفريق العامل المعني بالمفقودين، وأعضاء اللجنتين المعنيتين بالمفقودين التابعتين لحكومة كوسوفو وحكومة صربيا، وممثلين عن كلٍ من اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الدولية المعنية بالمفقودين وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة.

٤٤ - وواصلت البعثة جهودها الرامية إلى دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) المتعلق بالشباب والسلام والأمن. وفي الفترة من ١ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عمل مشاركون من جمعية الشباب في الأمم المتحدة، التي كانت قد انعقدت في كوسوفو في حزيران/يونيه ٢٠١٧، مع وزارة الثقافة والشباب والرياضة في كوسوفو على صياغة استراتيجية وخطة عمل للشباب للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. وفي

٥ كانون الأول/ديسمبر، تم تنظيم معرض في متعدد الاثنيات للشباب بعنوان ”كسر الحدود عن طريق الفن“ في غراكايتيشا/غراكايتيشو، وذلك بدعم من البعثة. وشارك في هذه المناسبة ٢٠ فنانا من الشباب من مختلف طوائف كوسوفو.

٤٥ - وفي الاجتماع المنعقد في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر للجنة المشتركة لاتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، لم يحالف النجاح وفد كوسوفو في دعوته إلى اعتماد تعديل على القواعد الإجرائية يستبعد البعثة من اجتماعات اللجنة المشتركة. وطلب وفد كوسوفو التعديل على سبيل الامتثال الكامل لترتيبات عام ٢٠١٢ المتعلقة بالتمثيل والتعاون الإقليميين المتفق عليها بين بلغراد وبريشيتينا ضمن إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. واستمرت مشاركة البعثة في الاجتماعات بالقدر الذي تتطلبه أطراف اللجنة المشتركة لضمان أداء وظائف الاتفاق. وكوسوفو هي رئيس مكتب اللجنة المشتركة لعام ٢٠١٨.

٤٦ - وواصلت البعثة تقديم خدمات التصديق على الوثائق. وجُهِز ما مجموعه ٧٤١ وثيقة، منها ٤٤١ وثيقة متعلقة بالمعاشات التقاعدية و ٣٠٠ وثيقة متعلقة بالحالة المدنية، من قبيل وثائق المدارس الثانوية والشهادات الجامعية وشهادات الزواج والميلاد والوفاة. واستمرت البعثة أيضا في تيسير الاتصالات بين سلطات كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جُهزت البعثة إصدار ٣٠ نشرة عن أشخاص مطلوبين دوليا. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، رفعت الإنتربول من قاعدة بياناتها نشرات حمراء لـ ١٨ من سكان كوسوفو، منهم رئيس الوزراء هاراديناي، من المطلوبين لدى صربيا بادعاء ارتكابهم جرائم حرب في كوسوفو.

تاسعا - ملاحظات

٤٧ - أرحب بالتنظيم السلمي لانتخابات بلدية حرة ونزيهة في جميع أنحاء كوسوفو. وستبقى الأمم المتحدة شريكا وفيما في النهوض بمصالح كل الطوائف في جميع أنحاء كوسوفو. وإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة خلال الفترة المقبلة جهودها من أجل تعزيز بناء الثقة بين الطوائف في كوسوفو، من خلال تنفيذ المبادرات الصادرة عن مختلف منتديات النقاش والمستويات المحلية.

٤٨ - وقد تسببت جريمة قتل أوليفر إيفانوفيتش، رئيسا لمبادرة المدنية - ”صربيا، الديمقراطية، العدالة“، في وضح النهار، في صدمة وغضب داخل كوسوفو وفي المنطقة الأوسع، وفي أوساط المجتمع الدولي. ويقتضي الحفاظ على زخم الاتجاه نحو السلام الدائم السرعة في تحديد هوية المسؤولين ومثولهم أمام العدالة. وأقدر ما أظهره القادة السياسيون من ضبط للنفس في أعقاب هذه الجريمة الكريهة وكذلك ما أبداه كل من بلغراد وبريشيتينا من التزام بالتعاون والحيلولة دون تغذية التوترات السياسية.

٤٩ - وتواصل البعثة وأسرة الأمم المتحدة بكاملها دعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي للنهوض بالسلام والتقدم والاستقرار في كوسوفو. وهناك مؤشرات على إحراز تقدم حقيقي تتمثل في الخطوات المتخذة نحو الإدماج الكامل للقضاء في كوسوفو وفق الشروط المتفق عليها خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشيتينا، وكذلك في الخطوات المتخذة نحو إنجاز فترة رئاسة كوسوفو لمكتب اللجنة المشتركة. وأناشد القادة في بلغراد وبريشيتينا مواصلة تدعيم عملهما المشترك خلال عام ٢٠١٨، بما يشمل التنفيذ الكامل للاتفاقات المبرمة في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

٥٠ - وفي ضوء ذلك، لاحظتُ بقلق بعض الانتكاسات التي وقعت مؤخراً في مجالات رئيسية، ولا سيما في تطبيق سيادة القانون دونما تحيز. وشكّل إنشاء الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء الخاص في كوسوفو خطوة رئيسية تدلّ على نية كوسوفو الصادقة في التمسك بسيادة القانون. وكان هذا الإنجاز الكبير نتيجة للتعاون الوثيق بين كوسوفو والمجتمع الدولي. غير أن المحاولة التي أقدم عليها مؤخراً بعض أعضاء برلمان كوسوفو لإلغاء القانون المتعلق بالدوائر المتخصصة وتقويض مصداقية هذه المؤسسة تبعث على خيبة الأمل البالغة. ولذا أحث بشدة قادة كوسوفو السياسيين على مواصلة إبداء التزامهم الكامل بالعدالة وسيادة القانون.

٥١ - وأكرر دعوتي الدول الأعضاء إلى دعم الصندوق الاستئماني المنشأ عملاً بتوصيات فريق البعثة الاستشاري المعني بحقوق الإنسان. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن تدعم الدول الأعضاء هذه المبادرة.

٥٢ - وإني ممتن امتناناً خاصاً لممثلي الخاص، زاهر تانين، وللبعثة ككل، على التفاعل المستمر مع القادة وأصحاب المصلحة الرئيسيين في جهد منسق يرمي إلى بناء المزيد من الثقة بين الطوائف، وإلى تعزيز التقدم والاستقرار الطويل الأجل في كوسوفو والمنطقة. وتظل قدرات البعثة في خدمة جميع الشركاء الذين يساهمون في تحقيق تلك الأهداف.

٥٣ - وأود ختاماً أن أكرر الإعراب عن امتناني لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودة على الأرض، لتعاونها القيم مع البعثة، ولشركاء الأمم المتحدة العاملين منذ زمن طويل في كوسوفو، بما في ذلك قوة كوسوفو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

المرفق الأول

تقرير ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المقدم إلى الأمين العام بشأن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ١٦ كانون الثاني ٢٠١٨

١ - موجز

في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، حاول الائتلاف الحاكم تنظيم جلسة عامة استثنائية في البرلمان لإلغاء القانون المتعلق بالدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء الخاص. وقد أخفق هذا المسعى إذ لم يتمكن البرلمان من تحقيق النصاب القانوني في رئاسته. وقد أدينت هذه المحاولة على نطاق واسع من جانب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ورئيس مكتب الاتحاد الأوروبي ورؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين للاتحاد الأوروبي.

وفي سياق الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو إسهاما كبيرا في المرحلة النهائية من الإدماج القضائي، وكان لها تأثير إيجابي على القضاء وعلى عملية تحقيق الاستقرار، وذلك من خلال دعم المجلس القضائي لكوسوفو ومجلس الادعاء العام لكوسوفو في الامتثال للالتزامات النابعة عن الاتفاق في مجال العدالة، كما ساعدت بعثة الاتحاد الأوروبي وزارة الداخلية في صياغة أوامر إدارية تتعلق بتنفيذ اتفاق حرية التنقل.

وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي رصد المحاكمات في قضايا جنائية بارزة حساسة نقلت المسؤولية عنها بالفعل إلى النظراء في كوسوفو. وكاتجاه عام، لاحظت البعثة عزوفا متزايدا من جانب القضاء في كوسوفو على فتح تلك القضايا أو المضي قدما فيها.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

١-٢ موجز تنفيذي

الجريمة المنظمة والفساد

في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت هيئة مؤلفة من قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية حكمها ضد متهمين اثنين في قضية جنائية تتعلق بإساءة استغلال المنصب الرسمي أو السلطة الرسمية والاحتيايل خلال تولي المنصب.

وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قررت هيئة مؤلفة من قاضيين محليين وقاضٍ من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة الاستئناف قبول الطعن المقدم من متهم واحد وأرسلت القضية مجددا كي تعاد محاكمتها. وقد صدر هذا القرار بالأغلبية، وأدرج في الحكم الكتابي رأي مخالف أبداه قاضي بعثة الاتحاد الأوروبي. وفي وقت أسبق، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، كانت محكمة فيريزاي/أوروسيفاتش الابتدائية قد حكمت على المتهم بالسجن لمدة سبع سنوات لإدانته بإساءة استغلال المنصب الرسمي، وقبول الرشاوى، والمتاجرة بالنفوذ، وتقديم المساعدة إلى جناة، وعدم الإبلاغ عن جرائم جنائية.

وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أصدرت هيئة مؤلفة من قاضي محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الابتدائية حكمها في قضية وزارة النقل والبريد والاتصالات السلوكية واللاسلكية المتعلقة، في جملة أمور، بالجريمة المنظمة، وإساءة استغلال المنصب الرسمي، وقبول وإعطاء الرشاوى. وبُزّي جميع المتهمين الخمسة من كل التهم.

الجرائم الخطيرة الأخرى

في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت هيئة مؤلفة من قاضي محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة الاستئناف حكمها في القضية ضد متهم واحد. وبزّت الهيئة المتهم من تهمة الابتزاز، وأرسلت القضية، فيما يتعلق بتهمة التحريض على ارتكاب جريمة قتل في ظروف مشددة، إلى محكمة بريشتينا الابتدائية لإعادة المحاكمة. وكانت محكمة بريشتينا الابتدائية قد حكمت على المتهم بالسجن لمدة ٣٧ عاماً على كلتا التهمتين.

بناء القدرات

وفرت بعثة الاتحاد الأوروبي التدريب بشأن أسواق الإنترنت المظلمة والجريمة المنظمة، بغرض تعزيز قدرات المدعين العامين أعضاء الادعاء العام العامة في كوسوفو في مجال إجراء التحقيقات والمقاضاة في الجريمة المنظمة والإرهاب. كما وفرت بعثة الاتحاد الأوروبي التدريب لتعزيز قدرات الموظفين القانونيين في نظام الادعاء العام في كوسوفو المنتدبين من المدعين العامين للمشاركة في الصياغة القانونية. كما نظمت بعثة الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو، دورة تدريبية لمدة يومين للمدعين العامين المحليين ولضباط شرطة كوسوفو للتوعية بالأدلة التي تُجمع من موقع فيسبوك وغيره من منابر وسائط التواصل الاجتماعي على الإنترنت.

الإدماج القضائي

في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، عُيّن ٤٠ قاضياً من صرب كوسوفو و ١٣ مدعياً عاماً من صرب كوسوفو بمرسوم صادر عن رئيس كوسوفو، هاشم ثاشي. وسيتيح ذلك التعيين لهم العمل كقضاة ومدعين على كل المستويات ضمن السلطة القضائية في كوسوفو. وفي اليوم نفسه، وقّع نحو ١٤٠ من موظفي الدعم عقود عمل. وفي وقت لاحق، جرى اختيار وتعيين رئيس محكمة ميتروفيتسا الابتدائية الجديد من صرب كوسوفو ورئيس محكمة الاستئناف في ميتروفيتسا من صرب كوسوفو. وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي الدعم والمساعدة في اتخاذ هذه الخطوة الهامة ضمن عملية طويلة وعسيرة، هي خطوة تفتح صفحة جديدة في نظام كوسوفو القضائي.

معهد الطب الشرعي

أجرى خبراء الطب الشرعي تقييمات للمواقع في بودوييفيو/بودوييفو، وكاشانيك/كاشانيك، وبريزرن، وراهوفيتش/أوراهوفاتش. وإضافة إلى ذلك، أُجريت عمليات استخراج الجثث في سوفي دو/سوهودول (ميتروفيتسا) وغياكوفو/داكوفيتسا. وتم العثور على أربع جثث وتحديد هوياتها. وسُلم رفات ما مجموعه ستة أشخاص و ٢٤ مجموعة من رفات مُعاد تجميعها إلى أسر المتوفين. واستمر إحرار التقدم في خفض المتراكم من تقارير عمليات التشريح والفحوص السريرية. وواصل طبيبان محليان تدريباً مقدماً على الإنترنت في مجال الأنثروبولوجيا الجنائية، وفرته جامعة ليستر.

حقوق الملكية

بنت الهيئة المعنية بالطعون الموجهة ضد وكالة الممتلكات في كوسوفو في ٣٥ قضية، في حين ما زال هناك ٢١٠ قضايا في انتظار قرار الهيئة (من بينها ٣٣ قضية تجري ترجمتها). وأصدرت الدائرة الخاصة المعنية بمسائل التخصص بالمحكمة العليا أحكاما بشأن ٣٤٣ قضية نظرت فيها هيئة قضائية ابتدائية وبتت في ١٢٧ قضية نظرت فيها هيئة قضائية على مستوى الاستئناف. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، كان أمام الدائرة الخاصة بالمحكمة العليا ٢١٠١٦ قضية في انتظار البتّ فيها.

٢-٢ التعزيز

رصد القضايا

لاحظت بعثة الاتحاد الأوروبي أن نسبة عالية من جلسات الاستماع المقررة في المحاكم - نحو ٥٠ في المائة بالمقارنة بالأشهر الأخيرة - تنتهي بكونها جلسات "غير مثمرة"، أي جلسات لا تجري فيها أية وقائع ذات أهمية وترفع غالبا لأسباب إجرائية. وأثارت بعثة الاتحاد الأوروبي هذه المسألة مع رئيس هيئة الادعاء العام للدولة، ورئيسي المجلس القضائي لكوسوفو ومجلس الادعاء العام لكوسوفو. ووافقت بعثة الاتحاد الأوروبي على أن تقوم بصورة مشتركة مع المؤسسات المحلية، على أن تتولى تلك المؤسسات زمام القيادة، بوضع معايير أداء محددة، للتعرف على أسباب ارتفاع نسبة الجلسات غير المثمرة وبإصدار مجموعته من التوصيات في هذا الشأن.

وهناك أيضا اتجاه يتمثل في إعادة النظر في بعض الدعاوى القضائية من البداية بعد انتقال القاضي المعين. ولذلك أثر سلبي على فعالية الإجراءات القضائية وإجراءات المحاكمة العادلة.

ولدى رصد عملية اختيار القضاة المشرفين في فروع المحاكم، أشارت بعثة الاتحاد الأوروبي إلى أن الاستعداد الجيد لم يكن مقتصرًا على المرشحين وحدهم، فقد لوحظ على رؤساء لجان التقييم وأعضائها أيضا حسن الإعداد. وتُظهر آخر المقابلات حدوث خطوة إلى الأمام مقارنة بالمقابلات السابقة لرؤساء المحاكم، ومن ثم يمكن الخلوص من ذلك إلى أن أعضاء المجلس القضائي لكوسوفو لم يكونوا الوحيدين المستفيدين من الخبرة السابقة، بل إن رؤساء المحاكم الذين يعملون في لجان التقييم هذه أيضا لديهم مصلحة حقيقية في اختيار أفضل المرشحين. واکتملت أيضا إجراءات اختيار رئيسي المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف، ولاحظت بعثة الاتحاد الأوروبي أن هناك بالفعل تحسنا في أداء القضاة في محكمة الاستئناف.

المجلس القضائي ومجلس الادعاء العام لكوسوفو

أحرز المجلس القضائي لكوسوفو تقدما في صياغة أنظمة داخلية هامة واعتمادها. ففي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد المجلس القضائي لكوسوفو نظام تدريب القضاة والنظام المتعلق بتنظيم وعمل جمعية رؤساء المحاكم والقضاة المشرفين. كما اختار المجلس القضائي لكوسوفو رئيسا ونائبا لرئيس المحكمة الابتدائية في ميتروفيتسا، امتثالا للتشريع الساري المفعول. ولاحظت بعثة الاتحاد الأوروبي أن المقابلات التي أجراها مجلس الادعاء العام لكوسوفو مع ٥٠ مرشحا لشغل ١٨ مناصبا شاغرا لمدعين عامين في الدولة قد أجريت بطريقة مهنية، اتسمت بمعاملة المرشحين بإنصاف وعلى قدم المساواة. وفي النهاية، تم اختيار ٢١ مرشحا سيُقترحون على رئيس كوسوفو لتعيينهم كمدعين عامين.

وقد كان رد فعل المجتمع المدني على طلب تسمية مرشحين لشغل منصب في مجلس الادعاء العام لكوسوفو مخصص لعضو في المجتمع المدني مخبيا للآمال، خاصة وأن المجتمع المدني يدّعي دائما اهتمامه بعمل مجلس الادعاء العام لكوسوفو.

دائرة إصلاحات كوسوفو

في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ ١٣٠ سجيناً من الوحدة ٦ بمركز دوبرايا الإصلاحية بمقاطعة العمل، وانضم إليهم ١٥٧ سجيناً من الوحدة ٣ بعد يومين. وكانت هذه المرة الثانية التي قاطع فيها السجناء العمل، احتجاجاً على إلغاء امتيازهم المتمثل في الحصول على الطرود الغذائية، وعلى تخفيض أيام الإجازة خارج السجن وفقاً للقانون الجديد المتعلق بتنفيذ العقوبات الجنائية. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، أنهى جميع السجناء في مركز دوبرايا الإصلاحية مقاطعتهم. ورصدت بعثة الاتحاد الأوروبي المقاطعة عن كتب وقدمت توصيات إلى الفريق العامل التابع لدائرة إصلاحات كوسوفو بشأن إدخال تعديلات على قانون تنفيذ العقوبات الجنائية وكذلك على مركز دوبرايا الإصلاحية بشأن تجهيز إجازات السجناء وامتيازاتهم.

وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، وقع رئيس كوسوفو مرسوماً أثار قلق البعثة بالعفو عن ثلاثة سجناء بارزين، سجنوا بتهمة قتل أشخاص من عائلة هجرا، في كمين من داخل سيارة في عام ٢٠٠١. ولم ينج من الهجوم سوى ابنة واحدة صغيرة. وتجدر الإشارة إلى أن السجناء كانوا يتمتعون بمعاملة تفضيلية طوال الوقت، وعرف عنهم سوء السلوك. وكان السجناء يقضون أحكاماً بالسجن تتراوح مدتها بين ١١ و ٣٠ عاماً.

شرطة كوسوفو

فيما يتعلق بجولة إعادة الانتخابات البلدية في كوسوفو في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، رصدت بعثة الاتحاد الأوروبي عن كتب الاستعدادات التي قامت بها شرطة كوسوفو واستجابتها، وخلصت إلى أن أداء الشرطة كان جيداً، وأنها اتبعت جميع القواعد والإجراءات المناسبة، وتعاملت على نحو ملائم مع حالات المخالفات الانتخابية.

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، فُتحت ١٦ وظيفة شاغرة في وحدة العمليات الخاصة بريشتينا - ميتروفيتسا، لضباط الشرطة المنتمين إلى جماعات الأقليات داخل المنظمة. واقترحت بعثة الاتحاد الأوروبي هذا الخيار على كبار قادة شرطة كوسوفو للنظر فيه، وسلطت الضوء على مكمن القيمة فيه.

مفتشية شرطة كوسوفو

من بين ٢٣ وظيفة جديدة في مفتشية شرطة كوسوفو، شغلت ست وظائف إدارية في أيلول/سبتمبر. وفيما يتعلق باختيار ١٧ وظيفة متبقية لمحققين ومفتشين، علق وزير الداخلية في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر توقيع العقود بعد تقديم المرشحين لشكاوى عديدة، وشرع في إجراء مراجعة داخلية اضطلعت بها وزارة الداخلية ودائرة الشرطة في كوسوفو. وتجري حالياً مناقشة نتائج هذه المراجعة. وقد أوصت بعثة الاتحاد الأوروبي بإعادة الإعلان عن الوظائف.

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، سُمي منسق وطني جديد للإدارة المتكاملة للحدود ونائب لوزير الداخلية، غير أن تعيينه مازال معلقاً. وبالتالي، لم يجرز أي تقدم في تنفيذ خطة عمل الإدارة المتكاملة للحدود أو في تطوير مركز إدارة الحدود.

الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي

فيما يتعلق بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، ولا سيما تنفيذ البروتوكول التقني للإدارة المتكاملة للحدود، تم هدم الجسر الواقع عند المعبر المشترك ميرداري في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وبذلك أزيلت آخر عقبة أمام بناء المعبر المشترك الجديد. وإضافة إلى ذلك، يجري بناء المعبر المشترك موتيفودو/موتيفودي ويتوقع أن يستمر البناء ١٢ شهراً. ولم يجرز أي تقدم فيما يتعلق بإنشاء ثلاثة معابر مشتركة ستستضيفها بلغراد.

ولم يطرأ أي تقدم على تنفيذ نظام ملصقات لوحات تسجيل المركبات، أو عملية تسجيل المركبات، أو على إدماج ٣٩ موظفاً من موظفي الأحوال المدنية في البلديات الشمالية.

ووقع وزير الداخلية في كوسوفو قراراً بالاعتراف بتراخيص القيادة الصادرة عن هياكل موازية والسماح باستبدالها بتراخيص قيادة صادرة في كوسوفو، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وتعد هذه خطوة هامة إلى الأمام في تنفيذ الأحكام المنصوص عليها في اتفاق حرية التنقل. وعلاوة على ذلك، بدأ ببطء تنفيذ الأمر الإداري المتعلق بمعايير المواطنة. وبغض النظر عن التوضيح الإضافي الذي قدمته وكالة التسجيل المدني ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن كل مكتب من مكاتب الأحوال المدنية ينفذ هذا الأمر بصورة مختلفة، الأمر الذي يتسبب في إقامة عقبات أمام مقدمي الطلبات ويؤدي إلى عدم مساواة في المعاملة. وترصد بعثة الاتحاد الأوروبي بشكل وثيق هذه الحالة وتتواصل في هذا الخصوص مع وكالة التسجيل المدني ووزارة الداخلية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

٣ - مسائل رئيسية أخرى

ليس هناك ما يستحق الإفادة به.

الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص

في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وافقت رئيسة الدوائر المتخصصة، بعد إجراء مشاورات مع قضاة الدوائر المتخصصة، على التوجيه المتعلق بالمحاميين، مما أدى إلى اعتماده لاحقاً من جانب رئيسة قلم الدوائر المتخصصة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ويحدد التوجيه شروط أهلية المحامين لممارسة عملهم أمام الدوائر المتخصصة وقواعد توكيل المحامين وتعيينهم للدفاع عن المشتبه فيهم والمتهمين، وكذلك للدفاع عن الضحايا. وبالاتزان مع اعتماد التوجيه المتعلق بالمحاميين، استهلّت أيضاً في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر عملية تقديم طلبات المحامين للانضمام إلى قائمة محامي الدفاع المتخصص وقائمة محامي الضحايا بالدوائر المتخصصة. وقد بدأ استلام الطلبات في المحاكم المتخصصة بصورة فورية، وعملية تقديم الطلبات مستمرة. والطلبات متوفرة بجميع اللغات الرسمية الثلاث للمحكمة (الألبانية والإنكليزية والصربية)، وينشر نموذج الطلب والمبادئ التوجيهية على الإنترنت.

ويواصل قلم الدوائر المتخصصة التعاون الوثيق مع الدولة المضيفة من أجل تيسير عمل الدوائر المتخصصة، بما في ذلك ما يتعلق بتحديد مباني المحكمة في المستقبل في لاهاي. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت رئيسة القلم مع ممثلين في وزارة خارجية هولندا، بينهم سفيرة هولندا لدى المنظمات الدولية. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت رئيسة القلم مع مدير الشؤون القانونية والتنفيذية بوزارة الأمن والعدل. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، حضر نائب رئيسة القلم اجتماع اللجنة التوجيهية لتحديد مباني المحكمة في المستقبل.

وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت رئيسة الدوائر المتخصصة، بالاشتراك مع رئيسة القلم، بزيارتها الرسمية الأولى لكوسوفو. وعقدت اجتماعات مع وزير العدل في كوسوفو، ورئيس رابطة المحامين في كوسوفو، وأمين المظالم، فضلاً عن ممثلي المنظمات الدولية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المانحة. وقدمت الرئيسة ورئيسة القلم معلومات مستكملة عن التطورات المتصلة بالدوائر المتخصصة في عام ٢٠١٧، وشددت الرئيسة على ضرورة ضمان إجراءات عادلة ومستقلة وسريعة وآمنة وشفافة أمام الدوائر المتخصصة.

وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وكجزء من أنشطة الاتصال والتوعية الجارية التي تقوم بها الدوائر المتخصصة، وفي إطار الزيارة الرسمية الأولى لرئيسة الدوائر المتخصصة إلى كوسوفو، عقدت الرئيسة ورئيسة القلم جلسة إعلامية لمجتمع كوسوفو المدني في بريشتينا قُدمت خلالها إحاطة إعلامية بشأن تطورات الدوائر المتخصصة والأنشطة التي تضطلع بها. وحضر الجلسة جمع غفير ضم ممثلين من طائفة صرب كوسوفو وحظيت بتغطية إعلامية كبيرة، إذ بثت الجلسة بأكملها بثاً حياً على محطة التلفزيون الرئيسية في كوسوفو. وفي هذه المناسبة، أعلنت رئيسة الدوائر المتخصصة تعهد حكومة سويسرا بتمويل أنشطة التوعية، وهو ما سيؤدي إلى دعم الاتصال المباشر مع الجماهير ذات الصلة في كوسوفو والمنطقة. وأجرت الرئيسة خلال زيارتها لكوسوفو وبعدها، مقابلات إعلامية عديدة في كوسوفو وفي المنطقة كلها وفي لاهاي.

وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، وكجزء من أنشطة الاتصال والتوعية الجارية التي تقوم بها الدوائر المتخصصة، عرضت رئيسة القلم أعمال الدوائر المتخصصة في المؤتمر السنوي لرابطة محامي الدفاع العاملين أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية. وأصدر قلم الدوائر المتخصصة أيضاً صحائف وقائع

تتعلق بالدفاع في الدوائر المتخصصة فضلا عن مشاركة الضحايا أمام الدوائر المتخصصة، وواصل إطلاع نقابة المحامين في كوسوفو على هذه المواد والتوجيهات بصورة مباشرة.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، قدمت الرئيسة ورئيسة القلم والمدعي العام المتخصص إحاطة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وسفراء الدول المساهمة في لاهاي بشأن الأنشطة الحالية للدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص، ويواصل المسؤولون الثلاثة العمل مع الممثلين الدبلوماسيين في لاهاي بشأن التعاون المحتمل في المستقبل في مجالات حماية الشهود وإنفاذ الأحكام.

ويواصل مكتب الادعاء المتخصص التحقيق في الادعاءات الواردة في تقرير الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ والمعنون "المعاملة غير الإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو"، وفقا لولايته المحددة في القانون الخاص الذي اعتمده برلمان كوسوفو في آب/أغسطس ٢٠١٥. وبغض النظر عن محاولات إلغاء القانون الخاص أو تعديله، مازال مكتب الادعاء المتخصص يركز على الاضطلاع بمسؤولياته. ويمنح القانون الخاص المدعي العام المتخصص، في جملة أمور، سلطة طلب المساعدة من مؤسسات كوسوفو. وقد طلبت المساعدة متى كان ذلك في صالح التحقيق، ولم تتقاعس أية مؤسسة حتى الآن عن تقديمها. وسيواصل المدعي العام المتخصص التماس المساعدة من أي شخص وأي مؤسسة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، من أجل إحراز تقدم في سير التحقيق، وضمان أن يتم بصورة موضوعية ومهنية ونزيهة وشاملة وجيدة. ولا غنى عن المساعدة المقدمة من السلطات في بلغراد وبريشينا، وكذلك من الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي الأوسع. ومكتب الادعاء المتخصص بحاجة إلى استمرار المشاركة والدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي وفرادى الدول في جميع أنشطته. وهو يلتزم بأداء ولايته بأكبر قدر مستطاع من الكفاءة وفي أقصر وقت ممكن دون المساس بجودة عمله أو مصداقيته.

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

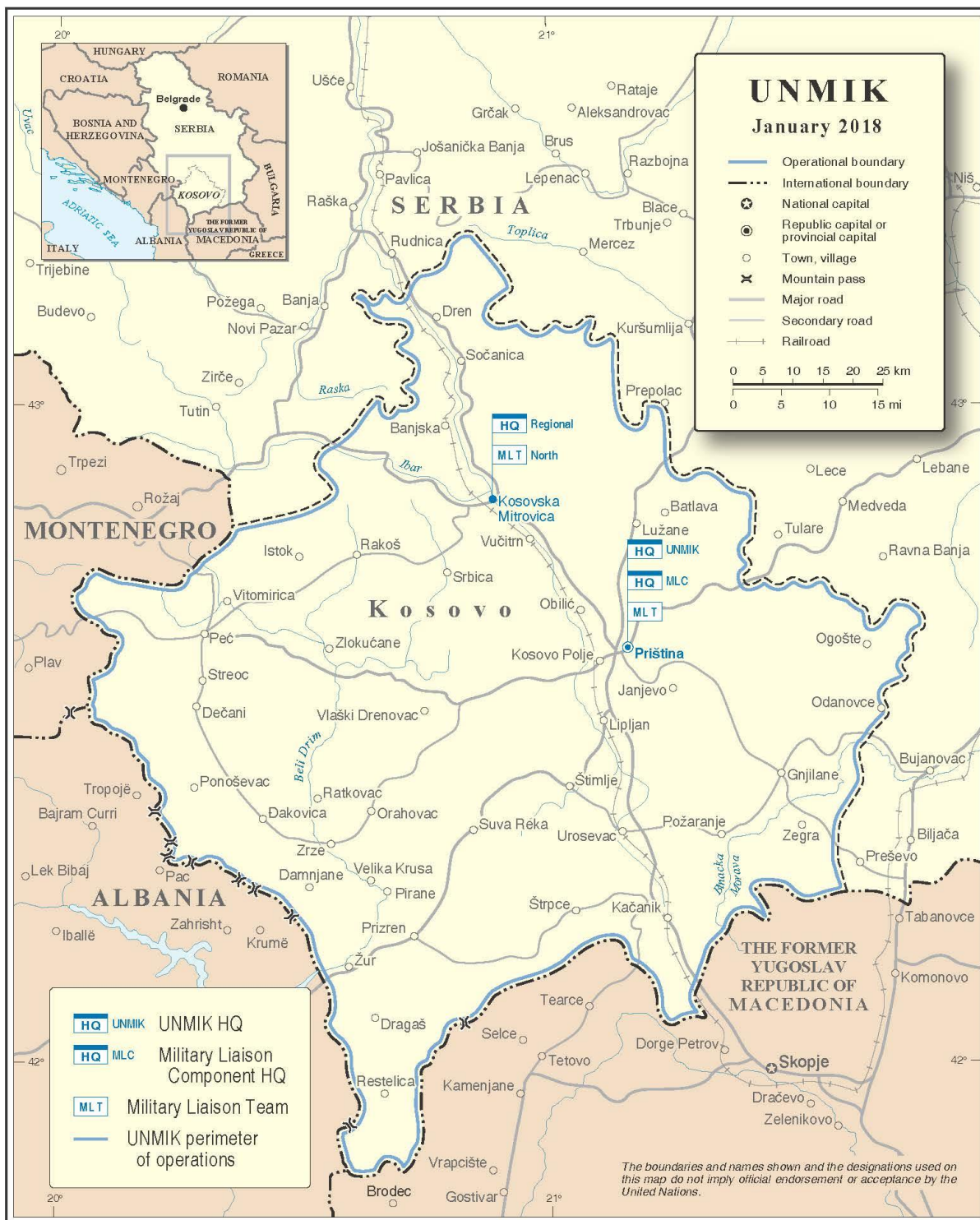
(في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨)

العدد	البلد
١	النمسا
١	بلغاريا
١	فنلندا
٢	ألمانيا
٢	هنغاريا
٢	الاتحاد الروسي
١	تركيا
١٠	المجموع

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨)

العدد	البلد
٢	تشيكيا
١	بولندا
١	جمهورية مولدوفا
١	رومانيا
١	تركيا
٢	أوكرانيا
٨	المجموع



Map No. 4133 Rev. 72 UNITED NATIONS
October 2017 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)